

استعراض عام

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: حياة كريمة للجميع

في المناسبة الخاصة التي ينظمها رئيس الجمعية العامة تحت عنوان ”صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، التي ستعقد في 25 أيلول/سبتمبر، سيعرض الأمين العام للأمم المتحدة على الدول الأعضاء تقريره المعنون ”حياة كريمة للجميع“. وكانت الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية حتى عام 2015، وأن يقدم توصيات لاتخاذ المزيد من الخطوات من أجل المضي قدماً بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015. ويرد أدناه استعراض عام لذلك التقرير.

- بات العالم، في سعيه من أجل الكرامة والسلام والرخاء والعدالة والاستدامة والقضاء على الفقر، يواجه لحظة استعجال فارقة غير مسبوقة.
- هذه هي فرصة تاريخية فبمقدورنا أن نكون الجيل القادر على القضاء على الفقر ووضع كوكبنا على مسار مستدام قبل فوات الأوان.
- ويحمل هذا التقرير الرؤية العامة للأمين العام بشأن حشد جهود أكبر للقضاء على الفقر وتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع. ويتناول التقرير كيفية التصدي للتحديات العالمية في عالم شهد تغيرات جذرية على مدى 13 عاماً من عمر الألفية الجديدة.
- فقد ظهرت قوى اقتصادية جديدة؛ وتعيد التكنولوجيات الجديدة تشكيل حياتنا. ويقتضي الولوج إلى عصر جديد رؤية جديدة وإطاراً قادراً على الاستجابة.
- وتكافح الآن 193 دولة عضواً في الأمم المتحدة في مواجهة هذه التغيرات، ساعية إلى المضي قدماً والتعجيل بجهودها للحد من الفقر وهي تضع خطة إنمائية دولية جديدة.
- إن الأمم المتحدة تعيد تجديد الطريقة التي تعمل بها من أجل تلبية احتياجات الناس في عالم متغير. وتلك مهمة غير مسبوقة، وقد استطلعت الأمم المتحدة آراء الناس حول العالم عن شواغلهم الأساسية. واستجاب للدعوة أكثر من مليون شخص.
- ويقر الأمين العام بأن الأهداف الإنمائية للألفية حشدت وراءها كوكبة من المجموعات والأفراد لمواجهة الفقر بأبعاده العديدة. وحققت هذه الجهود تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية البشرية من عدة وجوه.

- وقد أحرز تقدم كبير في ما يتعلق بكثير من الأهداف الإنمائية: فقد تحقق انخفاض في عدد الأطفال غير الملتحقين بالدراسة، وفي عدد الأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة من العمر. وانخفض عدد الأمهات اللاتي تفقدن حياتهن أثناء الولادة. بيد أنه لا يزال يتعين تكثيف الجهود من أجل إنجاز المهمة.
- ويهدد الخطر كثيراً من المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي بسبب تغير المناخ. فانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أصبحت الآن أعلى مما كانت عليه في عام 1990 بنسبة 46 في المائة. ويستمر فقدان التنوع البيولوجي بخطى سريعة، ويتواصل على نحو يثير الانزعاج تدهور الأراضي والتصحر وتحمُّض المحيطات وانقراض بعض الأنواع وفقدان الغابات.
- إن تجربتنا مع الأهداف الإنمائية للألفية أظهرت لنا أن وضع أهداف عالمية يمكن أن يشكل وسيلة قوية لحشد العمل المشترك. وقد اتفقت البلدان في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + 20) على وضع "أهداف التنمية المستدامة" تكون "متسقة مع خطة التنمية لما بعد عام 2015 ومدججة فيها". ولا مناص من أن تكون صياغة هذه الأهداف أوسع نطاقاً من صياغة الأهداف الإنمائية للألفية من أجل مواجهة التحديات والشواغل الجديدة.
- لقد ساعدتنا الأهداف الإنمائية للألفية على فهم ما يجدي وما لا يجدي. ولقد تحققت مكاسب بفضل الملكية الوطنية القوية وحسن إدارة السياسات التي تعزز النمو الشامل للجميع.
- وتبين أن النمو الاقتصادي الشامل للجميع والعمل اللائق والأجور اللائقة أمور ضرورية شأهما في ذلك شأن الاستثمار الهادف في نظم الصحة العامة ومكافحة الأمراض، وفي التعليم والهياكل الأساسية وزيادة الإنتاجية الزراعية.
- ويجب أن يظل الوفاء بما تعهدنا به من التزامات ووعود بشأن الأهداف الإنمائية للألفية على رأس أولوياتنا. وإننا بحاجة إلى التركيز على الأهداف الإنمائية للألفية الأكثر بُعداً عن المسار المرسوم لها، وعلى البلدان التي تواجه أقسى التحديات الإنمائية، مثل أقل البلدان نمواً. وتحقيق النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سيوفر أساساً متيناً يمكن أن تقوم عليه الخطة الإنمائية المقبلة.
- وإذا لا يفصلنا عن الموعد المستهدف لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية سوى أقل من 1000 يوم، هناك حاجة إلى التعجيل بإحراز التقدم واتخاذ إجراءات تتسم بالجرأة في مجالات كثيرة. فمن بين كل ثمانية أشخاص على نطاق العالم، هناك شخص يعاني من الجوع. وهناك أعداد لا تحصى من النساء يمتن أثناء الولادة بينما لدينا السبل لإنقاذهن. وهناك أكثر من 2.5 مليون شخص يفتقرون إلى المرافق الصحية المحسنة. ولا تزال التفاوتات قائمة داخل البلدان وفيما بينها. وتعاين قاعدة مواردنا من تدهور خطير، مع استمرار فقد الغابات وانقراض الأنواع وفقد الأرصدة السمكية، ويحدث كل ذلك في عالم يعاني أصلاً من آثار تغير المناخ.

- وتدعو رؤية الأمين العام بشأن خطة للتنمية لما بعد عام 2015 إلى وضع أهداف قابلة للقياس ويمكن تكيفها مع الأوضاع المحلية والعالمية على السواء وتكون شاملة في طابعها وقابلة للتطبيق على جميع البلدان.
- وتشمل العناصر الرئيسية للرؤية الآخذة في الظهور بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 ما يلي: (1) الطابع العالمي، من أجل تعبئة جميع البلدان المتقدمة والنامية وشمول الجميع؛ (2) التنمية المستدامة، من أجل معالجة التحديات المترابطة التي تواجه العالم، بما في ذلك التركيز بشكل واضح على إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله؛ (3) التحولات الاقتصادية الشاملة للجميع التي تكفل وظائف كريمة، مدعومة بالتكنولوجيا المستدامة، من أجل التحول نحو أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج؛ (4) السلام والحوكمة، كاثنتين من نواتج التنمية وعناصرها التمكينية؛ (5) إقامة شراكة عالمية جديدة، تقرر بمبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، من أجل كفالة التزامنا بهذه الرؤية الجديدة وامتلاكنا لوسائل تنفيذها؛ (6) أن تكون "صالحة للغرض منها"، من أجل كفالة تمتع المجتمع الدولي بالمؤسسات والأدوات السليمة لمواجهة تحديات تنفيذ خطة التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.
- ويدعو الأمين العام في تقريره البلدان والمجتمع الدولي إلى القيام بما يلي: (1) بذل كل ما هو ممكن من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ (2) اعتماد خطة لما بعد عام 2015 تكون شاملة وتقوم على تحقيق التنمية المستدامة؛ (3) القيام باستجابة أكثر فعالية واتساقاً من أجل دعم الخطة الجديدة؛ (4) توخي الوضوح في خريطة الطريق إلى عام 2015.

صادرة عن إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة أيلول/سبتمبر 2013